العدد (1774) السنة السابعة - الاثنين (19) نيسان 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

كتابة على الحيطان

الأمـــــل والحـــس الـشـعـبـي ..

عامر القيسي

لماذا أبدو متفائلا بمستقبل العراق القادم؟ اتهمني بعض الاصدقاء بأنني "رايح زايد" في رؤيتي التفاؤلية لمستقبل العراق. هؤلاء الاصدقاء لديهم الادلة والحجج والشواهد والوقائع والتصريحات والتعثرات، التي تجعل التشاؤم زادا لأي محلل سياسي عبقري حين يتناول الشأن العراقي المعقد والمنعقد ! ولا اخفي سرا اني رجل بلا أدلة سوى دليل الامل، وهو دليل أحتار كيف أقدمه فقد حيّرني واحترت معه. فحين يقال مثلا اننا في طريق التخندقات الطائفية والقومية مرّة اخرى ، بعد ان اعتقد الجميع اننا غادرناها بفعل طبيعة التحالفات التي سبقت الانتخابات، فان اصحاب هذا القول لديهم الادلة وهي كثيرة، وليس من السهولة الدخول معهم في معترك نقاش لايعرف فيه الديك من الدجاجة، والحابل فيه مختلط بالنابل، وأبو محمد جاري العزيز مازال يسبّح ويلوح بمسبحته يمينا ويسارا وهو يدمدم مع نفسه في اكثر الاحيان "شوكت يفضوهه عاد حتى نشوف دربنا" ويضيف أبو محمد واثقا "لازم تنحل".

الحقيقة ان دليلي هو هذا الحس الشعبي العفوي، ولو سألتني مثلا: كيف سيحل السياسيون الاعزاء على قلوبنا مشكلات المرحلة ،ومنها على سبيل المثال لا الحصر، منصب رئيس الوزراء والكراسي السيادية وغير السيادية؟ لقلت لكم من دون تردد: ان جاري ابو محمد يقول "لازم تنحل". لا أحد يدخل في جدليات اللازم لانها معقدة وسرّية وصعبة المنال لأيّ كان من عباد الله العراقيين . والمحيّر في الامر ان نخبنا السياسية استمرأت لعبة الديمقراطية وأحابيل السياسة فبالغت في استخدامها والعمل المنفتح في مساحاتها الفضفاضة ، فتقرأ على سبيل المثال تصريحا لمسؤول سياسي وحزبي وديني "يعني جامعهه كلهه" في اكثر من صحيفة في اليوم الواحد ،ولكنك تفشل في العثور على رأي واحد موحد لهذا المسؤول ! فتعجب حقيقة وتسأل نفسك.

أين الحقيقة؟

ولأنك تواجه الكثير من المسؤولين الكرام على هذه الشاكلة، فكيف يتسنى لك التفكير والتحليل واجابة أبو محمد على تساؤلاته التي تلاحقني كلما التقى وجهه وجهي، وليس وجهي بوجهه لأني حقيقة اتفادى لقاءه، حتى لايكشف الرجل ضعفي وجهلي وقلّة حيلتي بعالم السياسية وحتى لايقرأ براءة الاطفال في حدقتيّ !

والناس تواجه عالم الاسرار هذا بحس شعبي تنبؤي، وأذكر ان والدتي رحمها الله،عندما ينتهي اجتماع للحزب الشيوعي في بيتنا في زمن التحالف بين الحزب الشيوعي وحزب البعث، كانت تقول لي ، كيف تأتمنونهم وتجتمعون بهذه العلنية، هؤلاء ايديهم ملطخة بالدماء ولا يمكن ان ينصلحوا، وقناعتها كانت متأتية من معايشتها تجربة انقلاب٨ شباط الاسود، وكنت اجيبها من بطون كتب الديالكتيك ومقولات: ان التأريخ لايعيد نفسه الا مهزلة واننا في طريق تحويل البعثيين الى شيوعيين من خلال كراسة لينين "ما العمل". كانت والدتي تحدّق في وجهي متأملة منتظرة ان انهي خطبتي التي لاتفهم منها شيئا، وحين أتوقف عن الكلام المباح ، تكتفي والدتي بكلمة واحدة، تعبر فيها عن عدم رضاها عن كل ما تشاهده: "كيفكم"!

تحققت نبوءة والدتي بالتفصيل الممل ، وستتحقق نبوءة أبو محمد وسأبقى ألاحق تنبؤات الحس الشعبي حتى تختفي ظاهرة ثلاثة تصريحات متناقضة في ثلاث صحف مختلفة في اليوم الواحد تحديدا!!

كفوء ومقبول وقوي أو مرشح تسوية ضعيف

مـــن هـــو رئـــيـــس الـــــوزراء المـــقـــبـــل؟

نوري المالكي

إياد علاوي

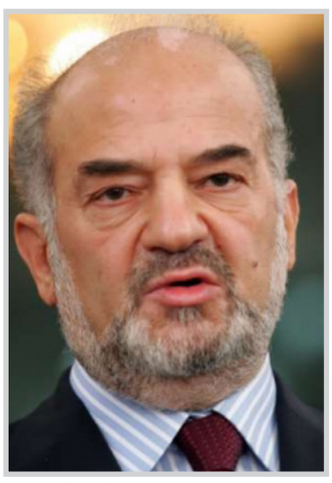
ابراهيم الجعفري

جعفر الصدر

باقر الزبيدي

عادل عبد المهدي

قصي السهيل

> لا تزال الساحة السياسية تبحث عن هوية رئيس الوزراء المقبل وسط سيل من التصريحات المتباينة للكتل الفائزة فى الانتخابات التشريعية وكبار الساسة والمعنيين حول من سيقود البلاد فى المرحلة القادمة التى تتطلب إنجاز الكثير في شتى المجالات السياسية والخدمية. حيث تشهد الساحة السياسية حراكا على المستويين المحلي والاقليمي بهدف وضع الخطوط العامة لتشكيل الحكومة المقبلة، ويدور الجدل حاليا بشأن أحقية من سيشكل الحكومة خاصة بعد أن أعلنت المحكمة الاتحادية العليا في بيان لها في السادس والعشرين من شهر آذار الماضي ردا على طلب رئيس الوزراء نوري المالكي بتفسير المادة ٧٦ من الدستور العراقي التي تشير إلى الكتلة الأكبر في البرلمان التي تشكل الحكومة:

بغداد / المدى

حيث أعلنت المحكمة أن الكتلة النيابية الأكثر عدداً تعني إما الكتلة التي تكونت بعد الانتخابات من خلال قائمة انتخابية واحدة دخلت الانتخابات وحازت على العدد الأكثر من المقاعد، أو أن هذه الكتلة ناجمة عن تحالف قائمتين أو أكثر من القوائم التي دخلت الانتخابات واندمجت في كتلة واحدة، لتصبح الكتلة الأكثر عددا في البرلمان، الأمر الذي رفضته القائمة العراقية جملة وتفصيلا واعتبرته التفافا على الدستور.

عقدة اختيار القائمة الفائزة والبحث عن رئيس وزراء يحظي بموافقة جميع الاطراف كانت الشاغل الرئيس للسياسيين في الاسابيع الماضية ،فعلى صعيد الاتصالات التي تجري بهدف التسريع بخطوات تشكيل الحكومة المقبلة طالب الرئيس جلال طالباني بضرورة مواصلة الأطراف والكتل السياسية الحوار الجدي والبناء فيما بينها بغية التوصل إلى اتفاق شامل بشأن اختيار رئيس الوزراء والتمهيد لتشكيل الحكومة المقبلة.

فيما أقر رئيس المجلس الأعلى الإسلامي في العراق، السيد عمار الحكيم، بوجود عقبات تحول دون اعلان التحالف مع ائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي لتشكيل حكومة جديدة.

وقال الحكيم، إن مثل هذا التحالف ما زال أمامه مزيد من النقاش بخصوص تسمية رئيس الوزراء، وتفاصيل أخرى، مشيرا إلى أن ائتلاف المالكي، مازال يعارض انعقاد الطاولة المستديرة للقوائم الفائزة في الانتخابات.

في الوقت نفسه، أكدت قائمة العراقية التي يتزعمها إياد علاوي، حقها الدستوري في تشكيل الحكومة، وقالت إنها لن تشارك في حكومة تعيد الاصطفاف الطائفي إلى الشارع العراقي.

ويسعى الائتلافان الوطني العراقي ودولة القانون إلى تشكيل تحالف مع التحالف الكردستاني، من أجل قطع الطريق أمام القائمة العراقية.

وفى هذا السياق كشف المستشار السياسي لرئيس المجلس الاعلى الاسلامي عمار الحكيم ، عن وضع ضوابط او مواصفات للشخصية التي ستتولى رئاسة الوزراء المقبلة.

وقال باسم العوادي لوكالة آكانيوز للانباء: إن "قائمة الائتلاف الوطني العراقي سلمت نسخة من ضوابط ومواصفات خاصة بالشخصية التي ستتولى رئاسة الوزراء المقبلة".. مبينا أن "الائتلاف الوطني ينتظر من ائتلاف دولة القانون طرح ضوابطه لشخصية رئيس الوزراء ثم يصار الى دمج النسختين، موضحا: أن "من بين الضوابط التي حددها الائتلاف الوطني أن يكون رئيس الوزراء المقبل ذا كفاءة ومقدرة وأن يكون مقبولا من جميع الاطراف، مؤكدا أن "الشخص الذي ستنطبق عليه الضوابط سيكون رئيسا للوزراء.

وبين العوادي أن "القائمتين توصلتا في اجتماعها الاخير الى قرار نهائي بالتحالف وليس الاندماج، ولم يصرالى التحدث بالاسماء المطروحة لشغل منصب رئيس الوزراء، مضيفا أن "ائتلاف دولة القانون متمسك بمرشحه نوري المالكي لرئاسة الوزراء بينما الائتلاف الوطني العراقي لديه ثلاثة مرشحين هم رئيس الوزراء السابق إبراهيم الجعفري ونائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي ومرشح التسوية وزير المالية باقر جبر الزبيدي".

فيما رجح النائب حنين القدو السبب في تعقيد قضية اختيار رئيس الوزراء إلى تشبث الكتل السياسية بالمناصب السيادية.. معتبرا ان البحث عن مرشح تسوية لمنصب رئيس الوزراء من شأنه أن يؤثر على تشكيل الحكومة المقبلة.

وقال:ان قيادات الكتل السياسية الفائزة لن تسمح بأن يكون مرشح التسوية من خارج كتلها وهذا سيعقد المسألة اكثر، مضيفا أن الاختلاف بين الكتل السياسية على اختيار مرشح لمنصب رئيس الوزراء جاء بسبب النتائج المتقاربة بين القائمتين العراقية و دولة القانون وبسبب عدم التوافق على مرشحيهما من قبل الكتل الاخرى.

وبدوره اقر النائب عن ائتلاف دولة القانون عزت الشابندر بأن المشاورات الجدية حول اختيار رئيس الوزراء لم تبدأ بعد، لافتا فى هذا الخصوص إلى ان الكتل السياسية بانتظار مصادقة نتائج الانتخابات من قبل المحكمة الاتحادية وتوضيح المادتين ٧٠ و٧٦ من الدستور.

يشار الى أن المادتين ٧٠ و ٧٦ من الدستور تنص على ان يكلف رئيس الجمهورية مرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً بتشكيل مجلس الوزراء خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ انتخاب رئيس الجمهورية.

وقال الشابندر في تصريح صحفي : ان الكتل لم تفهم لغاية الان مفهوم من سيشكل الحكومة المقبلة.. الكتلة الفائزة بالانتخابات ام الكتلة النيابية الاكبر في مجلس النواب الجديد وذلك كون المحكمة الاتحادية لم توضح هذا، كاشفا انه خلال الايام المقبلة سيجري الاعلان عن الاندماج ما بين قائمتي دولة القانون والوطني العراقي.

وحول الأسباب التي وقفت وراء تأخر مثل هذا الإعلان عزا القيادي في الائتلاف الوطني العراقي محمد ناجي ذلك الى الاختلاف في الصيغة النهائية لبيان التحالف.

وأكد ناجي في بيان صحفي بهذا الخصوص أن التعديلات على الصيغة مستمرة وأن الخطوط العريضة قد اتضحت على خريطة تشكيل الحكومة القادمة.

التحالف الكردستاني يحدد خياراته

فيما يتعلق بموقف التحالف الكردستاني من العملية السياسية الجارية واختيار رئيس الوزراء ، فان كتلة «التحالف الكردستاني»، ،اشترطت عقد تحالفاتها البرلمانية لتشكيل الحكومة المقبلة بمدى استجابة الائتلافات الاخرى لمطالب يعتبرها الاكراد «جوهرية وغير قابلة للمساومة»..

ويقول القيادي في الاتحاد الوطني الكردستاني فرياد رواندزي في تصريحات لصحيفة الحياة اللندنية ان «التحالف الكردستاني لم يدخل في اتفاقات ولو شكلية مع أي تحالف فائز في الانتخابات»، مشيراً الى ان «الحوارات تجرى لتبادل وجهات النظر وترطيب الاجواء لا أكثر».

ووصف رواندزي المحادثات الجارية مع مختلف القوى السياسية «بأنها استعداد لعقد التحالفات الرسمية لتشكيل الحكومة»، لافتاً الى ان «التحالف الكردستاني ينطلق من اعتبارين أساسيين: الاول على المستوى الوطني ويتضمن الايمان بالنظام الديمقراطي الجديد واحترام الدستور العراقي والنظام الفيدرالي في البلاد، والثاني يخص طبيعة العلاقة بين اقليم كردستان والحكومة المركزية التي تجمع بينهما ملفات عدة ينبغي حلها وفق الاتفاقات الدستورية وفي مقدمها المادة ١٤٠ من الدستور بالمناطق المتنازع عليها اضافة الى توزيع الثروات الطبيعية والنفطية».

وعن الانباء التي تحدثت عن تقارب «التحالف الكردستاني» مع «الائتلاف الوطني» و«دولة القانون» في حال اندماجهما اشار الى ان ذلك «لم يُحسم، واذا حصل التحالف فهو أمر طبيعي لجهة العلاقات التاريخية التي تجمعنا معهم» مشيراً الى ان «الجميع بانتظار المصادقة على النتائج النهائية للانتخابات من قبل المحكمة الاتحادية لا سيما ان بعض هذه القوى تربط التحالف بالمصادقة على النتائج لاعتقادها بأن النتائج الحالية ستتغير بعد حسم الطعون والشكاوى الانتخابية»، من جهته اكد القيادي في الحزب الديمقراطي الكردستاني علي حسين بلو ان التحالف الكردستاني يقف على مسافة واحدة من جميع القوى، وان التحالف مع هذه القوى مرتبط بمجموعة شروط كردية اساسية بينها احترام الدستور وحل المشكلات العالقة مع الحكومة المركزية».

الى ذلك قال عضو التحالف الكردستاني عبد الخالق زنكنة: ان مسألة ترشيح التحالف لرئاسة الوزراء تبقى مرهونة بداخل مجلس النواب الجديد في حال لم يتم الاتفاق على مرشح من الكتل الفائزة الاولى واتفاق الكتل السياسية على ذلك.

وأكد زنكنة في تصريح للصحفيين ان التحالف الكردستاني ليس القائمة الفائزة الاولى لاجل ترشيح عضو منه لرئاسة الوزراء..لافتا الى ان الدستور واضح في هذا الامر وان اختلفت الكتل السياسية في تفسير المادة الخاصة بذلك.

واضاف:ان باقي المناصب السيادية تحتاج الى ائتلاف كتلتين او اكثر داخل مجلس النواب من اجل الوصول الى نسبة الثلثين من عدد اعضاء مجلس النواب البالغة ٣٢٥ نائبا لشغل هذه المناصب.. مستطردا ان الفترة المقبلة ستشهد وصول وفد التحالف الكردستاني الى بغداد من اجل التوصل الى الرؤى المشتركة مع الكتل الاخرى لتشكيل تحالفات الفترة المقبلة.

التيار الصدري مع مبدأ الاستفتاء

التيار الصدري من جانبه قدم «حلاً» مبتكراً تمثل في اجراء «استفتاء» شعبي بين انصاره. لكنه أصر على انه يمثل رأي «الجماهير» لاختيار واحد من بين مرشحين عدة لرئاسة الوزراء. «الاستفتاء» أسفر عن حصول الجعفري على اعلى الاصوات.

وعلى رغم ان «التيار» اكد انه سيلتزم النتيجة ايا كانت، فإنه اعلن لاحقا انه «منفتح» على اي خيار آخر. أما «أمّ الحلول» فقدمتها عضو التيار الصدري مها الدوري حيث طالبت باللجوء الى القرعة كحل في حال وصول ترشيح رئيس الوزراء الى طريق مسدود .

وقالت الدوري في تصريح خاص بقناة البغدادية انه في حال اصرار كل كتلة على مرشحها وهو ما سيتسبب بازمة يكون ضحيتها ابناء الشعب العراقي فانها تقترح اجراء القرعة بين مرشحي الكتل الفائزة كحل لانتشال العملية السياسية من مأزق خطير وتجنيب البلد تصاعد اعمال العنف التي يحذر منها بعض السياسيين مؤكدة ان الدين الاسلامي يعتبر القرعة حلا لكل أمر مشكل كما اكدت الدوري ضرورة تعديل المادة السادسة والسبعين من الدستور بشكل يوضح صراحة من هي الكتلة النيابية الاكبر التي تشكل الحكومة حتى لا يتكرر المشهد المضطرب الذي يعيشه العراق بعد كل انتخابات برلمانية على حد قولها.

تجدر الإشارة الى ان التيار الصدري أجرى مؤخرا استفتاء لاختيار رئيس للوزراء حيث تم ترشيح خمس شخصيات هي اياد علاوي وابراهيم الجعفري ونوري المالكي وجعفر الصدر وعادل عبد المهدي وترك الفراغ السادس لمن يرغب به المواطنون من غير هؤلاء.

وقد فاز في الاستفتاء ابراهيم الجعفري بحصوله على ٢٤ بالمئة من اصوات الناخبين يليه جعفر الصدر بـ٢٣ بالمئة من اصوات الناخبين.

مقترح اميركي جوبه بالرفض

من سيتولى رئاسة الوزراء؟ لو افترضنا جدلاً امكان توجيه هذا السؤال الى عشرة من الزعماء السياسيين العراقيين بعد جمعهم في غرفة واحدة، فلن يثير الاستغراب أن يهبوا جميعا واقفين دفعة واحدة!

فحتى اللحظة تتناول الألسن أسماء عشرة مرشحين على الاقل لرئاسة الحكومة العراقية الجديدة بين هؤلاء رئيس الوزراء الحالي نوري المالكي، زعيم حزب الدعوة، الذي حلت قائمته «دولة القانون» في المركز الثاني، واثنان سبقاه الى المنصب هما اياد علاوي، زعيم حركة الوفاق، الذي جاءت قائمته «العراقية» أولاً، وابراهيم الجعفري، رئيس تيار الاصلاح الوطني والقيادي البارز في قائمة «الائتلاف الوطني» التي حلت ثالثة. الى ذلك هناك جعفر الصدر (دولة القانون) ونائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي ووزير المالية باقر الزبيدي، والأخيران من «المجلس الاسلامي الاعلى» المنتمي الى قائمة «الائتلاف الوطني»، اضافة الى وزير النفط حسين الشهرستاني (دولة القانون). كذلك يتحدث التيار الصدري الذي شكل كتلة باسم «الاحرار» خاضت الانتخابات ضمن «الائتلاف الوطني»، عن مرشح آخر من قيادييه هو قصي السهيل. وهناك اسماء اخرى ايضا منها نائب رئيس الوزراء رافع العيساوي (العراقية) الذي برز بفضل ديناميكيته خلال الحملة الانتخابية وبعدها، حين كلفته قائمته برئاسة لجنتها المشكلة للتفاوض نيابة عنها مع بقية القوائم في شأن التحالفات الممكنة وتشكيل الحكومة الجديدة.

السفير الاميركي السابق في العراق زلماي خليل زاد قدم مقترحا وسطا حيث رأى في مقال نشرته قبل ايام صحيفة اميركية، ضرورة التفاهم بين قائمتي «العراقية» و«دولة القانون» على حل «وسط» يتلخص في ان يتناوب زعيما القائمتين، علاوي والمالكي، على رئاسة الوزراء لمدة سنتين لكل منهما. خليل زاد كان اكثر من مجرد مراقب لعملية اختيار رئيس وزراء او وزراء خلال فترة خدمته في بغداد. اما الآن فبات السياسيون العراقيون يعتبرون كلامه مجرد رأي آخر لمراقب سياسي. هكذا سارعوا الى رفض اقتراحه «المخالف» للدستور العراقي.

سيناريوهات بين الحكومة والمعارضة

اذا ما افترضنا ابتداء نجاح الدعوات من جانب كتلتي الوطني والقانون في طريق توحدهما، فأن لذلك افرازات ثلاثة مهمة، من خلال:

١. الوحدة بين الائتلافين تقلص اطراف المعادلة بين الاربعة الفائزين وتحولها الى ثلاثة.

٢. الاتفاق بين الائتلافين يؤدي الى حيوية الاصطفاف بين المعارضة البرلمانية الفعالة والحكومة الخاضعة للرقابة.

٣. اعلان الاتفاق ينهي عقبة اختيار شخص رئيس الوزراء لانه سيكون اسهل في الاختيار واكثر ملائمة بدفع من ١٥٩ نائبا.

وان كان البعض يستبعد خيارات توحد الائتلافين او آلية اتفاقهما ومع استبعاد وتجميد عوامل انشطارات او اية انقسامات بين الكتل الفائزة لحساب احداها، وفي حال ثبتت الخريطة كما وردت في النتائج النهائية التي اعلنتها المفوضية المستقلة للانتخابات والتي من المتوقع ان تصادق عليها المحكمة الاتحادية ، فان هناك اكثر من سيناريو الاول: الطاولة المستديرة

الاحتمال الاكثر ترشيحا مع غياب ائتلاف دولة القانون ، بناء على مواقفها الاولية المعارضة للنتائج ورفضها الجلوس مع الآخرين حول الطاولة المستديرة ، لذا فان الاتجاهات بهذا الشكل تحتمل مجريين:

• حكومة قوية ممثلة فيها كل المكونات وكافة التشكيلات السياسية – القائمة العراقية الفائزة الاولى والائتلاف الوطني والتحالف الكردستاني.

• معارضة قوية مارست السلطة وتمرست في سبر اغوارها ومعرفة خفاياها – ائتلاف دولة القانون وكتلة التوافق والقوائم الفائزة الاخرى لمن اختار منها الاصطفاف في مؤسسة المعارضة.

اذن سيناريو الطاولة المستديرة اكثر خدمة للعملية الديمقراطية والكتل السياسية ، على اعتبار مهم وحيوي يتمثل في حكومة قوية تقابلها معارضة قوية تدرك موقعها من ناحية المفهوم وآليات العمل وضروراته ، وفقا لدعاة النظام البرلماني ومنظريه.

السيناريو الثاني: طاولة الحكومة

يقوم هذا السيناريو على دعوات المتمسكين بالسلطة المناشدين لعودة تحالفات المرحلة السابقة من قبيل التحالف الرباعي واعادة احيائه بعيدا عن دعوات المرجعية في مشاركة الجميع بالسلطة اولا وبعيدا عن القائمة العراقية الفائزة ثانيا ، ومناشدة الائتلاف الوطني للطاولة المستديرة ثالثا ومكوناته التي كانت بعيدة عن ذاك التحالف وظروف تأسيسه في حينها رابعا ، حيث لم يشارك فيه كل من التيار الصدري وحزب الفضيلة ومستقلي الائتلاف الوطني العراقي آنذاك . ومع سقوط هذا الافتراض حتى في حال تطعيمه بكتل او تيارات لم تشارك فيه سابقا ، فانه سيؤدي الى:

اولا – بقاء الاصطفافات السابقة على حالها وتشكيل حكومة من القوى التي ائتلفت في السابق.

ثانيا – ان مجرد الدعوة الى احياء تحالفات سابقة سيؤدي الى خلط الاوراق وتفريق الحلفاء على فرض ان التكتلات تخدم العمل السياسي في النظام البرلماني وتبرز محاسنه وتنشط من آلياته.

ثالثا – ان التحالفات السابقة لم تنسجم مع الموقف العربي والاقليمي، الذي تسعى الكتل السياسية جاهدة اليوم لتغييره وتعزيز دوره ايجابا عبر رحلات مكوكية متعددة.

ان سيناريوهات الخريطة السياسية القادمة قد تأتي بالجديد وغير المتوقع ، بدءا من شخص رئيس الوزراء الذي من المحتمل ان يأتي مستقلا من داخل الكتل الاربع الفائزة او شخصية توافقية من خارجها.

السؤال يتجدد: من هو رئيس الوزراء المقبل؟

تبدو أية قراءة أو تنبؤ في هذا الوقت سابقا لأوانه إلا أنه على أية حال له ما يبرره . وزير المالية والقيادي في المجلس الأعلى أدلى بتصريحات لصحيفة الحياة أكد فيها أن هناك أطرافا تسعى لأن يكون رئيس الوزراء القادم من خارج كتلة الائتلاف.

وأكد أن هناك تحركات مبكرة من قوى سياسية لاختيار رئيس وزراء من خارج كتلة الائتلاف الموحد بعد الانتخابات النيابية المقبلة وإن هذه القوى تحاول إخضاع رئيس الوزراء المقبل لوجهة نظرها وهذا الأمر يفرض على الائتلاف الانتباه له والعمل على تمتين صفوفه وعدم السماح بحصوله وأنه سيبدأ تشكيل الائتلاف من المجلس الأعلى وحزب الدعوة على أن لا يستثني أي كتلة سواء التي خرجت منه أو بقيت فيه.

أما علي الأديب وهو قيادي بارز في ائتلاف دولة القانون فلم ينفِ وجود مثل هذا التوجه فقد أقر بدوره في اكثر من تصريح صحفي بمحاولة بعض القوى التي لم يسمها اختيار رئيس وزراء من خارج الائتلاف الوطني واصفا مثل هذه المحاولات بأنها ليست وليدة اليوم بل قديمة لكن خريطة الكتل لم تتشكل بعد ومعالمها غير واضحة و أنها لا تعدو كونها رغبة لدى بعض الأطراف السياسية.

فيما أعلنت القائمة العراقية التي يتزعمها أياد علاوي، أن جميع الخيارات مفتوحة أمامها، ومنها الانسحاب من العملية السياسية أو تشكيل كتلة برلمانية معارضة، في حال اختيار رئيس للوزراء من خارج القائمه العراقية وهذا ما سيحدث بعد اندماج دولة القانون والائتلاف الوطني حيث قالت المتحدثة باسم القائمة العراقية ميسون الدملوجي في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "اندماج الائتلاف الوطني وائتلاف دولة القانون سيعود بالبلاد إلى المربع الأول من الاصطفافات الطائفية"، مشددة على أن "القائمة العراقية ترفض العودة إلى المشروع الطائفي الذي اثر بشكل سلبي على العملية السياسية برمتها، وستقف بالضد من أي مشروع يهدف الى إعادة البلاد إلى المربع الأول"، حسب تعبيرها.

وكانت القائمة العراقية حذرت الاسبوع الماضي، من أنها ستنسحب من العملية السياسية برمتها إذا اندمج ائتلاف دولة القانون والائتلاف الوطني العراقي لتشكيل الكتلة البرلمانية الأكبر، مبينة أن ذلك سيجعلهم لا يخرجون من المنطقة الخضراء.

واعتبرت الدملوجي أن "قرار المحكمة الاتحادية كان واضحا، فهو يشير إلى أن الكتلة الأكبر هي التي ستشكل الحكومة المقبلة"، متوقعة أن "يكلف مجلس النواب المقبل القائمة العراقية بتشكيل الحكومة وفقا للدستور العراقي".

أجواء الاحتقان السياسي التي يشهدها الشارع العراقي ربما تدفع الجميع الى حل توافقي وهذا ما تحاول ان تفعله اطراف داخل الائتلاف الوطني تسعى للتقدم بأكثر من مرشح داخل الائتلافين؛ بينهم المالكي، على أن يتم بعد ذلك اختيار مرشح تسوية؛ إما أن يكون جواد البولاني وزير الداخلية باعتباره من المقربين للتيار الصدري، أو جعفر باقر الصدر الذي سبق لبعض المصادر أن طرحته في أكثر من مناسبة كمرشح عن ائتلاف دولة القانون باعتباره من المعتدلين. بدوره اكد محمد البياتي، من الائتلاف الوطني العراقي، أن « الوطني ودولة القانون اتفقا على كثير من المعايير، لا سيما في ما يخص اختيار رئيس الوزراء، والمناصب الأخرى، حيث سيرشح كلا الائتلافين ٣ مرشحين لمنصب رئاسة الحكومة، على أن تنتخب كل كتلة مرشحي الكتلة الأخرى (كأن تنتخب دولة القانون مرشحي الائتلاف الوطني والعكس بالعكس) وفقا لمبدأ التراضي، وبعدها سيصار إلى اختيار مرشحين اثنين من مجموع مرشحي الائتلافين ليتم التصويت عليهم داخل الائتلافين لشغل منصب رئاسة الحكومة المقبلة».

هذه السيناريوهات تبقى مجرد امنيات وخطط يطرحها الساسة العراقيون وهي لم تعد خفية على أحد لكثرة ما جرى ترديدها في وسائل الإعلام. وأيا كان الأمر فإن الناخب العراقي الذي تحدى الصعاب وواجه الارهاب من اجل انجاح العملية السياسية لم يجد حتى هذه اللحظة مكانه الحقيقي في صراع الساسة على منصب رئيس الوزراء وربما لايجد لخياراته قبولا في الصراع على السلطة.

■ الحكيم : أمامنا المزيد من النقاش لتسمية رئيس الوزراء وتفاصيل اخرى منها الطاولة المستديرة

■ مها الدوري: في حال اصرار الجميع على مواقفهم فان القرعة آخر الحلول لفض اشكالات المنصب

■ رواندزي: المرشح القادم ينبغي ان يحترم النظام الديمقراطي الجديد والدستور والفيدرالية

■ خليلزاد: الحل الوسط يتلخص في تداول المنصب بين علاوي والمالكي.. سنتان لكل منهما